من إيحاءات ذكرى ليلة الإسراء والمعراج

في تكوين الأُمة والدَّوْلة في الإسلام.

الوجود المحمَّدي، إنما كان إيذاناً لحضارةٍ إنسانيةٍ كاملةٍ أن تبدأ، ولجاهليةٍ بدائية عالَميَّةٍ، أن تبيد!!!

بقلم الأستاذ الدكتور محمد فتحي الدِّريني

مقدمة:

قد قلت في بحوث سبقت: إنَّ "سياسة التبليغ" التي اضطلع بها الرسولُ الأَعظم –صلى الله عليه وسلم– قد كان من أعظم ثمراتها "سياسةُ الحكم" التي مارسها الرَّعيلُ الأول –رضوان الله عليهم– إذْ قد أَثبتوا على مسرح التاريخ، أَنّهم "رجَالُ دولةٍ" من طرازٍ فَريدٍ، لم يكن للأُمم والشعوبِ مِنْ حَوْلهم، عهدٌ به من قَبْل، حيث تَمَّت على أيديهم "أَرْوَع الفُتُوحات الحَضاريَّةِ في ظلِّ دَولة ناشئة" قد اتخذت من "القيم الإنسانية الخالدة": كالعدل المطلق، والمساواة بين شعوب الأرض في الاعتبار الإنساني، والحرية المسؤولة، في الرأي، و"الفكر الاجتهادي"

"تشريعاً، وتنظيماً" والعمل الذي هو انعكاسٌ أمينٌ، لصدق المُعْتَقَد، وتعاليم الإسلام، والتكافل الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والأمني، والعسكري، بما يحفظ "كيانات دولتهم الفتيَّة، والأُخُوَّة الإنسانية المشتركة في مصدرها الأول، فضلاً عن "الأُخُوَّة الحميمة في الدين، والتزاماتها" وغير ذلك من "المُثُل" التي أسبغت على "رسالة الإسلام طابَعَ العالمية، والإنسانية" مَحْواً لظاهرة "الجاهلية الأُولى" التي كانت هي المهيمنة، والمتحكِّمة، لا في جزيرة العرب وحدها، بل في سائر أنحاء العالم، يومذاك، اتخذ من كلِّ أولئك، أساساً، لسياسة الحكم فيها.

هذا، وقد قُلْتُ أيضاً في بحوث سبقت: إنَّ أهم ميزةٍ تفرَّدَت بها هذه "الرسالة" العالمية الخالدة: أُصولاً، ومبادئ، وتعاليم، وموجِّهات إنسانية- أنها كانت من "الممكنات" تبدَّت هذه "الخصيصة" عملاً، إبَّان ممارسة مهامِّ السياسة والحكم، فلم تكن مفاهيم ذهنيةٍ مجردة، أو فلسفية مُغْرقَةٍ في آفاق الخيال، والتَّأَمُّل، مما يستعصي على "المَلَكات الإنسانية" تفهُّمُهُ، أو استيعابُهُ، أو تَمَثُّلُهُ، لتتمكَّن بالآخرةِ من تطبيقهِ فعلاً، وتجسيده في أوضاع قائمة في المجتمع، بل كانت -على العكس من ذلك تماماً- "مُيَسَّرةَ الفهم، والتنفيذ" مِصداقاً لقوله سبحانه:﴿ ولقد يسَّرنا القرآن للذكر، فهل من مدَّكر﴾ فضلاً عن"الميزة الكبرى" التي انعقدت عليها هذه "الرسالة" مضموناً، من:"الملاءَمَةِ والمعقولية" من

جهة، "وفطرةِ التكوين الإنساني، ومقتضياتها" من جهة أُخرى، وهذه "خصيصةٌ" هامَّة ينبغي أن يتميَّز بها كلُّ تشريع إلى حدٍّ كبير، مما يُرادُ له أن يكون "إنسانياً" و "عالمياً" حتى يملك من القدرة ما يجعله ذا يَدٍ طُولى، في تدبير أمر "الصَّلاح والإصلاح" في الوجود البشري، ولعلَّ هذا، هو المعنيُّ بقول الإمام ابن القيمِّ: "إنَّ شَرْعَ الله، لا يُنافي قَدَرَ الله!" أي لا ينافي "الفطرة الإنسانية، بمقوِّماتها، ومكوِّناتها، المادية منها والمعنوية" لأن هذه "الفطرة" -بما تتضمن من سُنَنٍ تَكْفُلُ تَدْبير الأَمْرِ في تلك "المكوِّنات" مما لا سُلطان للإنسان نفسه على إيجادها، أو التحكُّم في تغيير فاعليتها الأصلية التي برأَها الله عليها- قَدَرٌ مقدورٌ من بديع صنع الخالق، جلَّ وعلا، جَسَداً، وعقلاً، ووجداناً، ونفساً، وروحاً، واستطاعة، وإرادةً، وأمانيَّ تُساورُها، وتطلُّعاتٍ ترنو إليها!!!.

هذا، ومن "معقوليتها، ومَنْطِقِيَّتها فطرةً، نشأت "حريةُ العقيدة" في الإسلام، تساوقاً معها، إذْ قَطَعَتْ هذه "المنطقيةُ" المركوزةُ في الإنسان بفطرته السليمة، قطعت السبيلَ على من جَحَد "حَقِّيَّةَ هذه العقيدة" ومن هنا، كان استيقانُ النفس بها: ﴿وجَحَدُوا بها، واستَيقَنَتْها أنفسهم، ظُلماً وعُلُوّاً﴾ وبهذه المعقولية أو المنطقية الفطرية في الأناسيِّ، -إذا ما استقامت- يَسْهُل الفصْلُ عندئذٍ بين "الرُّشْدِ والغَيِّ" فلا وجه للإكراه إذن، ولا مسوِّغ، وفي هذا إشارةٌ إلى أنه "لا ينبغي للعقل السليم، والوجدان الحيِّ، أن يعتنقا غير ما استيقنا!" وهذا المعنى هو

المشار إليه في قوله سبحانه:﴿ **لا إكراه في الدين، قد تبيَّن الرُّشْدُ من الغيِّ**﴾ أي "**بالمعقولية، والملاءَمةِ**" **للفطرة الإنسانية في حدِّ ذاتها، إذْ ينصاع** سليمُ الفطرة إلى "**الإيمان**" **بهذا الدِّين تلقائياً، ولا يستعصي عليها، ليَفْتَقِرَ إلى الإكراه، بل لا يجديه!!!**.

غير أنه كثيراً ما يُغَشِّي على الأفئدة، والبصائر، سُحُبٌ كثيفةٌ من النَّزَعاتِ والأهواءِ، والأغراضِ الخاصَّة، والأَنانيات، لِتَعْبَثَ بسلامةِ الفطرة، فتعكِّرَ على المرءِ صَفْوَ تفكيرِه، بل تكاد تُطفِئُ نور البصيرة الإنسانية في نفسه، فَتُحْجَب عن الإنسان بالضرورة، "**وَضَاءَةُ الحقائق**" أو تَلفُّها بستائر من القَتَام، ومن هنا، كان المقصودُ الأَوَّلُ للشارع الحكيم، من إنزال الشريعة –كما يقول الإمام الشاطبي– هو "**إخراجَ الناس عن دواعي أهوائهم**" حيث يقول ما نصه: "ما أُنزلت الشريعة، إلاَّ لتُخرجَ الناسَ عن دواعِي أهوائِهم"، فيعودوا بالتالي إلى أصالة فطرتهم ونقاوتها.

هذا، وبِعِظَمِ تأثير "**الهوى**" في النفس **والعقل، والوجدان**، وبالتالي، في **الإرادة والسلوك**، كان الجزاءُ على "**اعتقال الهوى**" عظيماً، إذْ يقول سبحانه: ﴿ **وأما من خاف مقام ربِّهِ، ونهى النفس عن الهوى، فإنَّ الجنَّة هي المأوى**﴾ وتفسير ذلك:

أنَّ "**الهوى**" –**بمفهومه الواسع**– **مُناف رأساً** "**للمعقولية، والملاءَمَةِ**"، **فلا يكاد يَشعر بهما، من اتخذ إلهه هواه!**" ألا ترى إلى

الأُصُوليين، كيف اشترطوا أن يكـــون تشـــريع الأحكـــام، والنظـــم الاجتهادية، واستنباط عللها، ولا سيما فيما لم يرد فيه نص، سواء عـــن طريق القياس، أو عن طريق الاستحسان، أو عن طريق قاعدة "المصـــالح المرسلة" اشترطوا أَنْ يكون هذا التشريع قائماً على "**عِلَّةٍ مناسبة**" للحكم الاجتهادي، بل اعتبروا "**المناسَبَةَ**" مسلكاً من مسالك العلة الذي يَعُدُّونه دليلاً شرعيّاً على عِلِّيةِ هذه العلة، وصلاحيتها لبناء الأحكام الشـــرعية عليها، في الوقائع التي لم يرد فيُها نص، أو أساساً للاستثناء من الحكـــم العام، أو القاعدة العامة، ولا تعني "**المناسبة**" إلا "**الملاءَمة**" ثم اشترطوا أن تكون "**العلَّة المستنبطة**" التي هي "**مبنى الحكم**" بحيث إذا عُرضت علـــى "**العقول**" تَلَّقَتْها بالقبول؟؟ جرياً على سَنَنِ الشارع في التشريع؟؟.

أما "**المناسَبَةُ**" فإنما تعني "الملاءَمةُ" –كما ذكرنا– **وأنَّ بناء الحكـم على "العلة" المناسبة أو الملائمة، من شأنه، أن يُفضيَ إلى "المصلحـــة المقصودة" للمشرع غالباً، والعائدة على المكلفين، ضماناً لتحقيقـــها عند تنفيذ حكمها!!!.**

وأما "المعقوليَّةُ" فمعناها: أنْ تُسَلِّم "العقولُ البشرية المتخصِّصَةُ" –أي بمنطقها الإنساني العـــام– **تســـلِّم بصَلاحيَـــةِ هـــذه "العلـــة" وشرعيتها**، ولذا، جاءَت كلمة "**العقول**" **بصيغة "الجَمْع" لا بصيغـــة "المفرد"** ذهاباً من الأُصوليين، إلى أنَّ "**الحُجِّيَّةَ**" **كامنةٌ في المنطق الإنساني العام، حين يُعْوزُ النص الخاص، ولا يُصادمُ أيّاً من دلائـــل الشـــريعة**

وأُصولها، إذْ ربما يستحوذُ "الخطأُ" على المجتهد الواحد، أو ربَّما يسيطر على المجتهد الواحد، داعيةٌ من انفعالٍ، من حيث لا يعلم، من شأنه أن يُذهِبَ هذه "المنطقية الفطرية العامة" فكان اشتراط تسليم المنطق الإنساني العام بالقبول، وهو من "صميم الفطرة" ذلك: لإحكام الصِّلة الوثقى بين "الفطرة والتشريع" لتطابُقِهما في الأصل، إذ العَقْلُ من مكوِّناتها الباطنة!!! وهذا اقتفاءٌ للشارع في سَنَنِ مشروعاته، كما ذكرنا.

إذن، ثَبَتَ ما قلنا: أنَّ من أهم خَصَائص هذه الرسالة الخاتمة: "الملاءَمَةَ والمعقولية".

يؤكِّد هذا المعْنى أيضاً، ما أشار إليه الرسول -صلى الله عليه وسلم- من وجوب "استيحاء الحكم" الذي يتردَّد في صدر المجتهد، للوقائع المستحدة غير المنصوصة، إذا ما تعارضت "الأَمارات" فيه عقلياً أو نفسياً- بأن يكون استيحاؤُه من الفطرة ذاتها، بتجرُّدٍ ونزاهةٍ، ترى ذلك صريحاً في قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: استفْتِ قلبَكَ، وإن أفتاكَ الناسُ وأَفْتَوْكَ"!.

لذا ساغَ للشاطبي القولُ: أَنَّ الشريعة "وحيٌ ورأيٌ" والرأيُ وليد العقل، ضرورةً، والعقل، قِوام الفِطرة الباطنة، فثبت وجوب "التلاؤم" بين الفطرة والدين!!! لأنَّ مَفادَ الحديث الشريف الذي رَوَيْنا: "وجوبُ استيحاءِ الحكم، فيما لم يرد فيه نص، وتتعارض فيه الأمارات والدلائل،

من الفطرة الإنسانية **ذاتها، عقلاً، وقلباً، ووجداناً**، فما تُفْتي بـــهِ هـــذه الفطرة السليمة، وتطمئنُّ إليه، بتحرُّد، ونَزَاهة، تجده من"**صميم تعـــاليم الرسالة**" ولا يعني الأصوليون **بالملاءَمةِ والمعقولية**، إلاَّ هذا، شـــريطة ألاَّ يُنافي قواعد الشريعة وروحها ومقاصدها.

على أَنَّ مما يؤكِّد معنى "**الملاءَمَةِ**" للفطرة أيضاً، قولُ الصحـــابيِّ الجليل، عبد الله بن مسعود، فيما يشير إليه، من المنطق الإنساني العـــام: "ما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن"!

على هذا "**القَدْر**" –كما يقول الإمام ابن القيم– أُنزلت الشـــريعة في "**أُصولها المُحْكمة، ومبادئها الأساسيَّة، ومفاهيمها الكلية**" لما بيَّنَّـــا، من "**أنَّ الذي فَطَرَ الفِطْرة، هو الذي أَنْزَلَ الشرْعَ علـــى قَدْرهـــا**"! بصريح النص القرآني الذي تلونا سابقاً، وبأدلة من السنة الصحيحـــة، والآثار التي عرضناها.

ذلكم هو "**السُّر العميق**" **الذي يُدْركه أولو العلم، من أنَّ أُصول الشريعة، ومقاصدها العامة، هي من** "**الممكنات**" كما بينـــا، **كيـــلا تتأَبَّى على الفطرة، ولا تُناكرها، فَهْماً وتطبيقاً**، وهذا، مما يفسِّر لنـــا أيضاً "**انتشارَ الرسالة بذاتها، وقوة منطقيَّتها، واستجابتها لمقتضيـــات مكوِّنات الفطرة الإنسانية، في آفاق الدنيا، دون إكـــراه، أو لجوء إلى السيف**، إلاَّ لمقاومة السيف:﴿ **سنريهم آياتنا في الآفاق، وفي أنفســـهم، حتى يتبين لهم أنه الحق**﴾ !!!.

على أن ثَمَّةَ "سرّاً" آخر، عميقاً، يكمن وراءَ هذه "الممكنات" ذلكم هو: "سِرُّ خلود الرسالة" وتفسيره مَيْسُور: "لأنَّ "الرسالة" ما دامت مطابقةً لمقوِّمات الفطرة الإنسانية -ظاهراً وباطناً- تستجيبُ لمقتضياتها، وتُلَبيِّ أمانيَّها -في كل عصر وبيئة- فإنها تبقى بقاءَ هذه الفطرة في الوجود إلى الزمن المقدَّر لبقاء هذا العالم، ضرورةً!! إذْ من الثابت عقلاً، وشرعاً!! عِلْماً، وواقعاً، أن "الشيءَ لا يثبت مع ما ينافيه" أو يضادُّه، وهذا معنىٌ قولنا آنفاً: "إنَّ شَرْعَ الله، لا ينافي قَدَرَ الله" فضلاً عما ينجُمُ عن ذلك، أو يَلزم حَتْماً، من "الاستعصاء" على الفهم والتطبيق، وما كان الله تعالى، ليوقع الناس في العُسْرِ، والعَنَتِ، جرَّاءَ تكليفهم بما يُرْهِقُهم، أو ينافي تكوينَهم، وطبيعتَهم، إذن، لانقطعوا عن أداء التكليف، بل الأمر على العكس من ذلك، تماماً، إذْ لم يجعل الله عليهم في الدين من حرج، لأنَّ مَقْصد الشارع قطعاً، إنما هو استمرارُ أدَاء تكاليفِهِ، ودوامُ العمل بشَرْعِهِ، لذا، قال تعالى:﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ ولقوله سبحانه:﴿ يريد الله بكم اليُسر، ولا يريد بكم العسر﴾ وقوله عز وجل:﴿ لا يُكلِّف الله نفساً إلا وُسْعَها﴾ فمأتى "اليُسر" إذن -كما ترى- هو "المعقولية والملاءَمة" و"مآلُ التطبيق" من عَوْدِ "المصالح الحقيقية، إلى المكلفين" بل إلى العباد جُملةً، وهذا من معاني "الرحمة الشاملة" وقد ثبت قطعاً، أنَّ "الإسلام" كلَّه "رحمةٌ" لا للمسلمين فحسب، بل "للعالمين عامةً" لو أخذوا بهذا الدين حضارةً، إنْ لم يؤمنوا بهِ عقيدةً، وعبادةً، بمعناها الواسع!!

فحصيلةُ ذلك كلِّه: أنَّ غير المسلم كالمسلم، من جهة حقِّه أن يتمتع بشرع الله وتكاليفه، لأنها خيرٌ كلُّها، وعدلٌ كلُّها، ورحمةٌ كلها، مصداقاً لقوله سبحانه:﴿ **وما أرسلناك إلاَّ رحمةً للعالمين**﴾.

ولذا، كان من حق الرسول الأعظم -صلى الله عليه وسلم- على الأُمم، والشعوب، والدول في العالم، بعامة، وفي كلِّ عَصْرٍ -فضلاً عن الدول الإسلامية- أن تحتفل وتزهو بالرسول الأعظم -صلى الله عليه وسلم- وفاءً منها، لإنسانيتها، بما بلَّغ من رسالة كاملة، تسمو بالمجتمع البشري إلى مستوى من الحياة الإنسانية المثلى القائمة على اعتبار "**الإنسان العام**" حيثما كان، **لأنه -في نظر الإسلام- أكْرَمُ مَنْ في الوجود**، وَحَسْبُكَ دليلاً على هذا "**التكريم الإنسانيّ العظيم**" الذي لم نَرَ له مثيلاً، أو ما يقارب الارتقاء إلى مستواه، في التعبير عن التكريم من حيثُ "**صِدْقُ المعنى**" و"**واقعيَّةُ المضمون**" **فيما سُخِّر له ما في السموات، والأرض، وما بينهما، يتصرَّفُ في مَنافعها، ونعَمِها التي لا تُحصى، وفي حدود ما سَنَّ الخالقُ، ورَسَمَ، إذْ لا يتمُّ تفسيرٌ مَعْقولٌ، لهذا الخَلْق، والتسخير، بغير خَلْق هذا الإنسان!!! فكان هو الوسيلة والغاية معاً.**

نخلص من هذه المقدِّمة الموجزة، إلى تناول البحث، بالتفصيل!

رسالةُ التكليف التي اضطلع الرسول الأعظم بسياسة تبليغها على نحو فريد، لم يكن للأمم والشعوب عهدٌ بها، تقوم على أساسٍ من

فلسفة تشريعية مفادها: أنَّ تنفيذها، والامتثالَ الطوعيَّ لمبادئها وأحكامها، في كافة مَناحي الحياة الإنسانية، إنما هو -في واقع الأمر- ممارسةٌ لحقوق السيادة التي استخلفَ الله المؤمنين فيها، وأنَّ النكول عنها، إنَّما هو تَخَلٍّ عن هذه السيادة والعِزَّة!!.

هذا، وقلت في بحوث سبقت: أنْ لا مراءَ في أنَّ "الحاكميَّة" لله تعالى وَحْدَهُ، بقوله تعالى:﴿ إنِ الحكمُ إلاَّ لله﴾ وقوله عز وجل:﴿ لله الخَلْقُ والأمر﴾ غَيْرَ أنه -جلَّ وعلا- استخلف المؤمنين في الحكم والسيادة، ممارسةً في وجودهم الدنيوي، وبيان ذلك:

أنَّ "الاعتقاد الحق" -بمقتضى هذه الرسالة الخالدة- إذا كان قِوامُهُ الإيمانُ بوجوده تعالى، ووحدانيَتِه، متَّصفاً بصفات الكمال، فإنَّهُ يشمل أيضاً: "الإيمان بأنه - سبحانه - خالقُ الكائنات، ومدبر أمرها" وفي مقدِّمة ذلك "الإنسان" بفضل حَمْلِهِ "أمانةَ التكليف" لقوله سبحانه:﴿ إنا عرضنا الأَمانة على السموات والأرض، والجبال، فأَبَيْنَ أن يَحْمِلْنَها، وأشفقن منها، وحملها الإنسان!﴾ وقد أوجب القرآن الكريم -بموجب حقيقتِهِ الدينية المتميزة عن سائر حقائق الشرائع، مما لا يتسع المجال لتفصيله- أقول: قد أوجب القرآن الكريم -بموجب حقيقتِهِ الدينية الواسعةِ المفهوم- الاعتقادَ أيضاً، بأن المكلَّفين المؤمنين برسالة الإسلام الخاتمة، هم "الأَسبابُ الحقيقيةُ الواقعيَّةُ العمليَّةُ التي اتخذها الله تعالى، لِتَسْيير حياة هذا الوجود الإنساني، وتدبير أمره،

وفقاً لحكمتِهِ، وعَدْلِهِ، وإرادتِهِ سبحانه التي عبَّر عنها كتاباً وسنة، وهي "إرادةٌ عليا" قد قيَّدها الله تعالى بتلك "الحكمة العليا" ومن هنا، كان الامتثال لأوامره تعالى، والانتهاء عن نواهيه، -بما هي مقوِّمات هذا التكليف العملي- لِيُتِمَّ تحقيق الحياة الإنسانية، وَفْقَ ما سَنَّ الخالِقُ ورسم، بدليل أنه تعالى، جَعَلَ ذلك "مناطَ الابتلاء، والمسؤولية، والجزاء"، دنيا وأخرى، وهو أمر جامع لم يُعهد في غير هذا التشريع السماوي!!.

هذا، وقد تبدَّى حِرْصُ الإسلام على تحقيق تلك "الحياة الإنسانية المثلى" التي ينهض بها المكلَّفون ابتلاءً، أَنْ أَنْزَل اللهُ تعالى هذه "الرسالة كاملة" وبكلمتِه النهائيَّةِ، وعلى خاتم رسلِهِ، ولم يُعهَدْ في قيام "الحضارات الإنسانية" أنْ نَشأَ أيٌّ منها كاملاً، إذ الثابت من استقراءِ تاريخ قيامها، وتطوُّرها، وانتقالها من أُمة إلى أُخرى، عَبْر الأحقاب، أنْ كانت تأخُذُ سبيلَها إلى النمو والتطور، تستمد من تُراثِها الماضي -بما ينطوي عليه من تقاليد، وعادات موروثةٍ، أو ما كان يسودُهُ من تيارات فكريةٍ، أو مظاهر للرأي- ما تستعين به في بناء مستقبلها، فكان ماضيها مُنْطَلَقاً لكلِّ تصوراتها، فيما ينبغي أن تكون عليه صياغة مستقبلها، وتتعاقبُ الأجيال على هذا النَّظَر والعَمَل، وليس كذلك رسالة الإسلام، وبيان ذلك -كما قلت في بحوث سبقت-: إنَّ الباحث المنصف في "مضمون" هذه الرسالة،

وطبيعةِ ما جاء فيها من تشريع، وصِيَغِهِ العامة، ومفاهيمِهِ الكلية المعنوية، واتجاهات الخطابات الإلهية فيه، موجَّهةً إلى "الإنسان العام" حيثما كان، وما ترمي إليه من مقاصد أساسية تتصل بالمصالح الإنسانية العليا الشاملة، يرى بوضوح، أنها قد جَمَعَت "المقوِّمات الأساسية للحضارةِ الإنسانيةِ الشاملةِ والمتوازنة" منذ فجر نزولها على الأرض وحياً، فلم تكن إذن، ثمرةً لتراثٍ ماضٍ، أو تقاليدَ موروثةٍ، لقرون خلت، أو تيارات فكرية سابقة، أو معاصرة، بل كانت، وليدةَ نزول هذا القرآن العظيم نفسهِ، على من اختاره الله رسولاً، لتبليغها للعالمين، وبيانها، وتنفيذها، أو الحكم بمقتضاها، لقوله تعالى:﴿ اليوم أكملتُ لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ وليس بعد الإكمال، والإتمام، والرضى الإلهي، شيءٌ يُبتغى!

أ – أما الاختيار والاصطفاء، فَمَرَدُّهُ إلى حكمتِهِ سبحانه: ﴿ وربُّك يخلق ما يشاءُ ويختار﴾ وقوله عز وجل: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حيث يَجْعَلُ رِسالتَهُ﴾.

ب- وأما تبليغها للعالمين، فلقوله سبحانه:﴿ يآيها النبيُّ بلِّغ ما انزل إليك من ربك، وإن لم تفعلْ، فما بلَّغت رسالته﴾.

وأما بيانُها، فلقوله تعالى:﴿ وأنزلنا إليك الذكر، لتبيِّن للناس، ما نُزِّلَ إليهم﴾.

ج- وأما تنفيذها، والحكم بمقتضاها، فلقوله عَزَّ وجل:﴿ وأَنِ احْكُمْ بينَهم، بما أنزل الله، ولا تتبعْ أهواءَهم، واحْذَرْهم أن يَفْتنوك عن بعض ما أَنْزلَ اللهُ إليك﴾.

د- وأما إنسانيَّتُها وعالميَّتُها، فلقوله سبحانه:﴿ وما أرسلناك إلاَّ رحمةً للعالمين﴾ وقوله تعالى:﴿ وما أرسلناك إلا كافةً للناس، بشيراً ونذيراً﴾ ولتطابق تعاليمها وتشريعاتها مع مقتضيات الفطرة الإنسانية.

هذا، وقد جاءَ أمْرُ الله تعالى، بقطع المؤمنين عن حياة الجاهلية البدائية الأُولى، في قوله تعالى:﴿ أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً، لقوم يوقنون﴾.

وخلاصةُ ذلكَ كله، تتركز فيما يلي:

أ - رسالةُ الإسلام مُسْتَقِلَّةٌ في ذاتِها، ومتميِّزةٌ في طبيعتها، ومبادئِها، ومفاهيمها العامة، اللفظية والمعنوية، ولا سيَّما ما ثبت من هذه الأخيرة بالاستقراء التام الذي يفيد القطع، مما جعلها لا ترجع في أصلٍ من أُصولها المُحكمة، أو قواعدها العامة إلى ما استقرَّت عليه القوانين الوضعية في ماضيها، وحاضرها، من حيث كمالُها، وشمولُها: فحوى، وروحاً، ومقاصد: سمواً، وإنسانية متوازنة، وبذلك، لم تكن وليدة لتراثٍ ماضٍ، ولا تمهيداً لحضارة أخرى متميزة لاحقة!!.

ب- محمد -صلى الله عليه وسلم- **يُرسي** -**برسالة الإسلام**- **أُصولَ النظام العالمي الجديد، التي فاجأ بها الدُّنْيا على غير ترقُّبٍ وانتظار!!! وعلى نحو مُعْجِزٍ!!!**

على أنَّ هذا الذي قَدَّمنا، لا يمنع أن تشمل هذه "الرسالة" أُصولاً من الهداية السماوية مما يتعلَّق بأصالة "**عقيدة التوحيد**" وسائر العقائد الحقَّة، و"**أُصول الفضائل**" التي جاءَت بها الأديان السماوية السابقة، لأنَّ رسالاتِ اللهِ تعالى موصولةٌ، لا تَنَاقُضَ في أُصولها العقائدية، والأخلاقية!

هذا، وفي القرآن الكريم نفسِهِ، إشاراتٌ إلى ذلك، من وجوب الاهتداء بها، من مثل قوله سبحانه:﴿ **أُولئك الذين هدى الله، فبهداهم اقتدِهِ**﴾ وإنما الاختلاف في الأُصول التي قام عليها "**التشريع العام**" الذي اتَّسم بالعمومية، والتوازن، والكمال، والإنسانية، والعالمية، على النحو الذي قدمنا، إذْ كلُّ رسولٍ أُرسِلَ إلى قومه خاصةً، إلا محمداً -صلى الله عليه وسلم- فقد أُرسل رحمةً للعالمين، **مَنْ آمَنَ، وَمَنْ لم يُؤمن!!** ولهذا كان "**مبدأ العدل**" فيه "**مُطْلَقاً**" يجب - في حكم الإسلام - أن يتمتع به البشر كافَّةً، باعتبارهم أناسيَّ، تجري "**الآدمية**" فيهم **خَلْقاً، وتكويناً، وتقويماً**:﴿ **لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم**﴾ وهذا يقتضي بالبداهة: **ألا يُشْرَعَ له من أحكام خالقِهِ، ما يرتكس به، في "بُنيتِهِ الآدمية" ظاهراً وباطناً، إلى هُوَّةٍ سحيقة، من الضلاَّل في الفكر،أو الضَّلال في العمل، أو إلى الشَّقاء والعَنَت في الدنيا، وسوءِ المصير في الآخرة!!**

إذن، لا نتفى العَدْلُ والرحمةُ كلاهما، يدلُّكَ على هذا أيضاً، أنَّ "أُصولها الحضاريَّة" —فيما عدا "العقائد الحقة" المشتركة بين الديانات السماوية الأصلية– هي من السعة والشمول، بحيث لا تمنع أن تَصْطَفِيَ من الحضارات الأخرى، مما يندرجُ في مفاهيم أُصولها، فهو اندراجٌ في مفاهيم قائمة، لا إنشاءٌ ابتداءً لشيء لم يكن، ذلك، لأن "مفاهيم تلك الأُصول" قد بلغت من السَّعَةِ، والعموم، حدَّاً ارتقى بها إلى مستوى الإكمال والإتمام حقاً، وهذا المعنى مشارٌ إليه بقوله عز وجل:﴿ اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾.

هذا، ولا جَرَمَ، أنَّ "استيعاب الكُلِّيِّ لجزئياتِهِ، مباينٌ حتماً لإتمام الناقص، بإنشاء شيءٍ جديد لم يكن قائماً من قبل"!

ولهذا، يمكن أن يُقال: إنَّ اتخاذ القرآن الكريم —في بيانه للأَحكام، وتشريعه لها– المنهجَ الكلِّيَّ غالباً، وعدم نزولهِ إلى التفاصيل إلاَّ نادراً، قد أسبغ عليه "سِمَةَ العالميَّة والإنسانية" وهذا مقصودٌ للشارع حتماً، فكان القرآن الكريم بذلك "ميثاقاً دولياً" في المقام الأول، يُرسي "الأُصول العامة للنظام العالمي الجديد —داخلاً وخارجاً– وعلى الصعيد الدولي" بفضلِ هذا الشمول من "العالمية والإنسانية" في مقرراتهِ، ومنهجهِ في التشريعات، على ما هو ثابت!!

ج- إنَّ في صِيَغِ القرآن الكريم العامة، والكلِّيةِ، في أصل وَضْعِها اللغوي، أو في عموماتِهِ المعنويَّة الثابتة بالاستقراء قطعاً -كما يقول الأُصوليون، وفي مقدمتهم الإمام الشاطبي- أو في مقاصده الأساسية العامة للمجتمع البشري كلِّه، مما لا غَناءَ له عنها، لَيُشَكِّل برهاناً عقلياً قاطعاً، وحُجَّةً علمية دامِغَة، على "حقِّيَّةِ" قوله تعالى:﴿وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين﴾ !!! وعلى صِدْقِ قوله عز وجل:﴿وما أرسلناك إلا كافَّةً للناسِ، بشيراً ونذيراً﴾ !!.

هذا، وقد يُقَال: إنَّ "الشخصية الدينية الأصيلة" للرسول الأعظم، -كما يزعم بعض المستشرقين- قد تحوَّلت إلى "شخصيَّةٍ زَمَنِيَّةٍ" حين أخذت تُفْرِغُ جُهدَها في تكوين "أُمَةٍ" ذاتِ كيان اجتماعي، واقتصادي، وسياسيٍّ حديد، بعد الهجرة، مظهرها هذه "الدولة" الناشئة، في "المدينة" وما "حَوْلها" وَرَعِيَّتُها من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم، ولحق بهم، وجاهد معهم،وممن أعلنَ ولاءَه لهذه الدولة الفتيَّة من غير المسلمين، وفيما يتجلَّى من "العمل السياسي" للرسول الأَعظم -صَلَّى الله عليه وسلم- الذي اتخذ مظهره في هذه "الصحيفة" التي حفظ لنا التاريخ نصوصَها كاملةً، تقوم على مبادئَ تنظِّم علاقة الفرد بالدولة، بل هي أقربُ إلى "ميثاق دُولي" حين شَرَعَت ما يُنظِّم علاقة هذه الدولة بما يجاورها من الدول -كما ذكرنا- دون الاقتصار على اعتبارها دستوراً داخلياً للدولة الناشئة ، ثم أخذ التشريع الاجتماعي،

والسياسي، والاقتصادي، والدولي -فيما بعد- ينـزلُ على الرسول -صلى الله عليه وسلم- وحياً في آياتٍ تترى، تُرسي أصول هذا النظام العالمي الجديد في "نواته الأولى" التي اتخذت قاعدتها المدينة!

إنَّ "مجتمع المدينة" الذي أخذ يمثِّل "الوحدة الحضاريَّة الأولى" يقوم على أُسُسٍ استمدَّها -لسياسة الحكم- من أصول الإسلام الأولى للنظام العالمي الجديد، مما لم يكن تعرفه "جزيرةُ العرب" قبل ذلك، بل لم تكن تعرفُ مثلَ هذه المبادئ والأُصول، وما تَستهدفُ من مُثُلٍ عليا إنسانية، كبرياتُ دُوَلِ العالم التي كانت قائمة يومئذٍ من "الفرس، والرومان، واليونان" أقول: هذا "العمل السياسي" العظيم الذي اضطلع به الرسول الأعظم، يتحَّدى به العالم كلَّه من حولِهِ، بمبادئه، وأُسسه، ومُثُلِهِ العليا المعجزة، وهو بصدد إنشَاءِ "أُمة" ذاتِ مقوِّمات جديدة، عَرَّفَها -ولأول مرة- بالوطن السياسي، والوجود الدولي، بعد أن كانت قبائِلَ شتَّى مُتناحِرَةً، متنافِرةً، ولُقَى مضيَّعاً بين الأمم، هذا العمل السياسي العظيم الذي لم نشهد لآثاره مَثيلاً في القديم، وإخالُ ألاَّ نجد له صِنْوا في الحديث، أو الآتي من الزمن، قد اعتبره بعض المستشرقين ومن معهم من بعض المفكرين العرب، اعتبروه أمراً مجافياً لروح الدعوة الإسلامية من حيث هي -في نظرهم- "دعوةٌ روحيةٌ" في جوهرها، تقوم على بثِّ الإيمان بالله تعالى، واليوم الآخر، وبسائر العقائد، وتَدْعو إلى الفضائل، والمثل الأخلاقية، والكمالات النَّفسية، فحسب!!

هذا، ويقولون أيضاً: إنَّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- إذْ يقوم بهذا "النشاط السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، والأمني، والعسكري" إنما يتخلَّى -في الواقع- عن "رسالتِهِ الروحيةِ الموحاة" بل يتخلَّى عن "مقام النبوَّة" ليتسلَّم مقاليدَ الحكم السياسي، وزمام السلطة الزمَنية، ومعلومٌ أنَّهُ ما بَيْن "الدعوة الدِّينية" وبين "سياسة الحكم" من التباين، ما لا يخفى!!!

هذا، وقد ساعد على هذا التشكيك والتزييف في "حقيقةِ" هذه الرسالة، أو التجاهل لمضمونها، وأهدافها، بعضُ الكتَّاب من العرب!!! كما أشرنا.

إن هذا التجاهل المزري، أو التشكيك الموهوم، قد ردَدْنا عليه آنفاً، من أن الله تعالى، قد خلق الكائنات، وأوجب الإيمانَ بأنه وحده المدبِّر لأمرها، وفي مقدمة ذلك "الإنسان" أنىَّ كان، واتخذ من هذا "الإنسان نفسه" أداةً، لبناء "الحياة الإنسانية المثلى" التي تفسِّر لنا غائية هذا الوجود، من خلال "أمانة التكليف" التي حُمِّلها هذا الإنسان، فكان هذا التكليف الذي يتَضمَّن التشريعَ السماويَّ، هو الكفيلَ -إذا ما نُفِّذ فعلاً- بإسعاد "الإنسان" آحاداً، ومجتمعاتٍ، بل وأُمماً، وأنه يذوق وبالَ أمره، إنْ نَكَصَ عن الائتمار بأمره سبحانه، وعدم الانصياع لِنَهْيِهِ، فكان الإنسان بذلك غير متروك سُدىً، بل كان هو "الوسيلةَ والغايةَ" معاً، ذَهاباً من الإسلام إلى أنَّ "التعاليم

الروحية" وحدها –على أهميتها، وبالغ آثارها– **تَسُدُّ بُعداً واحداً من أبعاد طبيعة الإنسان نفسه، فتغدو بالضرورة غيرَ كافية، في تحقيق** "**التوازن**" الذي تتطلبه فطرة الإنسان نفسه، مادةً وروحاً –كما نوهنا– ولن يتم "**إصلاح، ولا صلاح**" إذا ما أُهملت **متطلَّبات أَبعاد الفطرة الأخرى كاملةً**، وهذا يؤكد لنا، أنه سبحانه، أدرى بما خلق، وأعْلَمُ بطبيعةِ كلِّ كائن مما خلق،﴿**ألا يَعْلَمُ من خلق وهو اللطيف الخبير**﴾، **فينبغي أن يكون** "**التدبيرُ، كاملةً جوانبُهُ**" يُعطي لكلِّ بُعدٍ، ما يفتقر إليه، من توجيه، وتدبير، تحقيقاً للتوازن.

"شَرْعُ الله" على لسانِ نبيِّه –صلى الله عليه وسلم– كاملاً من حيث مُقْتَضياتُ الفطرة الإنسانية –روحياً وتشريعاً جامعاً– وهو معنى قولنا آنفاً: "إنَّ الذي فَطَرَ الفِطْرَةَ، هو الذي أَنزل الشرعَ على قَدْرِها! **وكلُّ تشريع يناقضُ هذه الفطرة أو ينتقضها، لن يُكتب له ديمومةٌ، ولا بقاءٌ، إذْ لا يثبت الشيء مع ما ينافيه!!** وهذا يؤكد لنا أيضاً مصداقيَّة قوله سبحانه:﴿ **قل هذه سبيلي، أدعو إلى الله على بصيرة، أنا ومن اتبعني**﴾ وحذَّر –في الوقت نفسه– من سلوك غير هذه "**السبيل**" للمنافاة بينها وبين الفطرة الإنسانية، وليؤكِّدَ مصداقيَّةَ قوله عز وجلَّ: ﴿**فأقم وجهك للدين حنيفاً، فطرةَ الله التي فَطَرَ الناسَ عليها، لا تبديلَ لخلق الله**﴾. وهذا مقتضاه: أنْ "**لا تبديل لشرع الله**" وهذا هو معنى "**الخلود**" للرسالة الخاتمة، إذْ بقاؤُها رَهْنٌ ببقاءِ الفطرة الإنسانية نفسها، في أُصولها، ومقوِّماتِ تكوينها، فكذلك ما جاء مطابقاً لمقتضياتها!!

وهنا، بوسع البصير الواعي، الثاقب الفكر والنظر، أن يُدرك "السِّرَّ" في أن الحكمة الإلهية، قد جَعَلَت -في رسالة الإسلام- "العقيدةَ وزانَ التكليف" إذْ لم تفرِّق بينهما، لأنهما معاً، مناط "السيادة والعِزَّةَ"-كما بينا- وأنَّ "التكليف العمليَّ" هو -في حقيقةِ الأمر- ممارسةٌ لحق السيادة، فضلاً عن أنه "المظهر العملي، والثمرة الواقعية" للعقيدة الإسلامية، حتى يكون "الإيمان الحق ما وَقَرَ في القلب، وصَدَّقَهُ العملُ" فلا فَصْل بينهما، إذ لا فَصْلَ في الفطرة!!!.

وهذا مما يميِّز بين "مفهوم الحقيقة الدينية" في رسالة الإسلام، و"الحقيقة الدينية" في غيرها من الشرائع والرسالات، كيلا تكون العقيدة عازلةً للإنسان عن الحياة، وعن المجتمع، ولا عازلةً لسائر وجوه نشاطه الحيوي، في مجاليها، إذْ لا انعزال عن الدنيا في شريعة الإسلام، بل تتدخل "العقيدة" في صميم العمل الدنيوي، توجِّهُهُ، وتقوِّمُهُ، وتُقَيِّمُهُ، لأنه لا فَصْلَ في "البُنية الإنسانية" بين الروح والجسد، فكذلك في دين الإسلام وشرائعه!! كما بينا، إذ لا يستقيم أمر الحياة الإنسانية مع هذا الفصل، بداهةً، للاجتزاء.

وأيضاً، بوسع الباحث الثاقب الفكر، أن يُدرك "السِّرَّ" في توجيه الخطاب الإلهي، إلى "الصَّفوة المختارة" من الأُمة، بقوله سبحانه: ﴿ولتكن منكم أُمَّةٌ، يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر﴾ على تفسير أن المقصود بالأُمة هنا "السلطة

الحاكمة" فالأمر بإيجادها: "ولتكن منكم أُمة" لتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، أي لتجسِّد تعاليم الإسلام، وشرائعه كَمَلاً، وعملاً في واقع الوجود الحيوي!! ذهاباً من الإسلام، إلى أن الأفراد المكلفين، لا يسعهم القيام بهذا التكليف العام -فيما دون التعبديات- على تفرُّق، ولا يملكون النُّهوض بأعباء تشييد الحياة الإنسانية المثلى، على شَتات، بداهةً، لمحدودية الطاقة البشرية، وتنوع الاختصاص، بل هم أحوج ما يكونون إلى لَمِّ شَعَثهم، وجمع شَمْلِهم، وتوحيد قواهم، وتوجيه نشاطاتهم، واستثمار ملكاتهم، ومنع التظالم فيما بينهم.

لذا، كانت "الدولة وسلطاتُها" ضرورةً حيويةً، كما هي ضرورةٌ دينيةٌ، على السواء -كما ترى- وهذا ما نهض به الرسول الأعظم -صلى الله عليه وسلم- في دولتهِ العالمية- استجابةً لمقتضيات هذه الرسالة المتوازنة الكاملة، فلا وجه إذَن لما زعمه بعض المستشرقين من أنَّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد انتقلَت "شخصيتُهُ الدينية" إلى "شخصية زمنية" بل خرجَ -في زعمهم- عن مقام النبوة، ليتسلم مقاليد السياسة والحكم، إذْ رسالةُ الإسلام جاءت -كما أشرنا- متوازنة كاملة، لا تفرِّق بين التعاليم الدينية، والتشريعات المدنية، والدولية، لأنهما متكاملان، ولا معنى للحياة، بل لا يستقيم أمرها، بدون تلاحمهما معاً، حفاظاً على دار الإسلام، وكيان الدولة، وقوتها المعدَّة المنيعة، مما لم يُعهد له نظير -في هذا المجتمع- بين الأخلاق والمُثُل

العليا، والعقائد الصحيحة، من جهة، وبين السياسة والحكم النـــزيه العادل عدالةً مطلقة، وسائر ما تقتضيه مرافق الأُمـــة، الاجتماعيـــة، والاقتصادية والسياسية، والأمنية، والعسكرية، وعلاقاتها الدوليـــة، وإلا ما قامت هذه الرسالة كاملة كمالَ متطلبات الفطـــرة نفســـها، تحقيقاً لسعادة الأُمة الإسلامية التي استخلفها الله تعالى في الأرض، من خلال تنفيذ شرعه، وإلا ما كانت هذه الرسالة كاملة، وهو خـــلاف صريح النص: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكـــم نعمـــتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾.

ونكتفي بهذا القدر، والله وليُّ التوفيق!.